التحليل الجغرافي والاقتصادي للمنشآت الصناعية المعطلة في محافظة بابل (القطاع الغذائي، النسيجي، والميكانيكي)

Geographical and Economic Analysis of Idle Industrial Firms in Babylon (Governorate Food, Textile, and Mechanical Sectors)

الباحثة. سارة حمزة يوسف عبد العيساوي

أ.د.محمود محمد حسن الشمري

Porf.Dr. Mahmood Mohammed Hassan

Researcher. Sara Hamza Yousif

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الأداء الإنتاجي والمؤشرات الاقتصادية والتشغيلية للمنشآت الصناعية الكبيرة المعطلة والمتعثرة في محافظة بابل، والوقوف على أسباب تراجع كفاءتها التنافسية وهيكلها التشغيلي. شملت الدراسة تحليلاً ميدانياً واقتصادياً لستة من أبرز المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة الموزعة على ثلاثة قطاعات رئيسة: القطاع الغذائي (معمل النشا والدكسترين، الشركة العراقية للتمور، ومعمل دبس أسد بابل)، القطاع النسيجي (مصنع النسيجية في الحلة، ومعمل أكياس السدة)، والقطاع الميكانيكي (الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات في الإسكندرية). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي المدعم بالمؤشرات الإحصائية والميدانية لتتبع التغيرات التشغيلية خلال المدة (2002-2025م). وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: وجود تراجع حاد واختلال هيكلي واضح في الأداء الاقتصادي للمنشآت المدروسة، حيث انخفض الإنتاج الفعلي إلى مستويات ضئيلة جداً مقارنة بالطاقات التصميمية، وصولاً إلى التوقف الكامل في بعض المنشآت مثل معمل أكياس السدة عام 2024م. كما أظهرت البيانات انخفاضاً كبيراً في القيمة المضافة التي تحول بعضها إلى قيم سالبة، يقابله ارتفاع مستمر ومتصاعد في الأجور والنفقات التشغيلية ومستلزمات الإنتاج، مما يعكس بوضوح ظاهرة البطالة المقنعة وتقادم خطوط الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن ضعف القدرة التنافسية أمام المنتج المستورد وغياب الدعم الحكومي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة هذه المنشآت، وتحديث خطوطها التقنية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لإعادة تشغيلها بكفاءة اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الصناعات المعطلة، المؤشرات الاقتصادية، الكفاءة الإنتاجية، محافظة بابل، البطالة المقنعة.

Abstract

The study aimed to evaluate the reality of productive performance, economic, and operational indicators of idle and faltering large industrial firms in Babylon Governorate, and to identify the causes behind the decline in their competitive efficiency and operational structure. The study included a field and economic analysis of six prominent large manufacturing firms distributed across three main sectors: the food sector (Starch and Dextrin Factory, Iraqi Date Processing and Marketing Company, and Assad Babylon Date Syrup Factory), the textile sector (Hilla Textile Factory and Al-Saddah Bags Factory), and the mechanical sector (State Company for Automotive Industry and Equipment in Al-Iskandariya)The study adopted a descriptive-analytical approach and a quantitative method supported by statistical and field indicators to track operational changes during the period (2002-2025). The study revealed several key findings, most notably: a sharp decline and a clear structural imbalance in the economic performance of the studied firms. Actual production dropped to minimal levels compared to design capacities, leading to a complete shutdown in some facilities, such as Al-Saddah Bags Factory in 2024. Additionally, data showed a significant decrease in value-added, with some turning into negative values, contrasted by a continuous rise in wages, operational expenses, and production inputs. This clearly reflects disguised unemployment, obsolete production lines, and outdated technology, along with weak competitiveness against imported products and a lack of government support. The study recommended the necessity of restructuring these firms, upgrading their technical lines, and activating partnerships with the private sector to restart them with sustainable economic efficiency.

Keywords: Idle Industries, Economic Indicators, Productive Efficiency, Babylon Governorate, Disguised Unemployment.

المقدمة

يُعدّ القطاع الصناعي، ولا سيما الصناعات التحويلية، الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ لما له من قدرة عالية على توليد القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الهيكلي للاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية وتأمين الاكتفاء الذاتي. وتتأثر كفاءة هذا القطاع بشكل مباشر بمدى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحديث الخطوط الإنتاجية والتكنولوجية، ومدى مواءمة السياسات الاقتصادية والتشغيلية مع التغيرات والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

إلا أن الواقع الصناعي في كثير من الدول النامية، ومنها العراق، واجه خلال العقود الأخيرة تحديات وهزات اقتصادية وبيئية وسياسية عميقة أدت إلى اختلال أداء العديد من المؤسسات الإنتاجية الكبيرة. وقد تُرجمت هذه التحديات بشكل جلي بعد عام 2003 في صورة تعثر مالي وفني وإداري طال المنشآت الصناعية العريقة، مما أدى إلى انخفاض طاقاتها الإنتاجية وتوقف العديد منها بالكامل، لتتحول من منشآت رافدة للاقتصاد إلى أعباء وهياكل معطلة تعاني من اختلالات بنيوية عميقة. وتبرز محافظة بابل كواحدة من أهم المراكز الجغرافية والصناعية في العراق، إذ تمتاز بتوطن خريطة صناعية متنوعة تشمل قطاعات حيوية كالقطاع الغذائي، والنسيجي، والميكانيكي. ورغم توفر المقومات المكانية والمواد الأولية والأيدي العاملة في المحافظة، إلا أن المعامل الكبيرة فيها شهدت تراجعاً حاداً في مؤشراتها التشغيلية والاقتصادية بين عامي (2002 و2025م). حيث تشير البيانات الميدانية والتحليلية إلى هبوط حاد في كمية الإنتاج والقيمة المضافة، مقابل تضخم مستمر في النفقات والأجور، وتفاقم ظاهرة البطالة المقنعة، وتقادم التكنولوجيا المستخدمة؛ وهو ما تجسد في منشآت محورية كمعمل النشا والدكسترين، والشركة العراقية للتمور، ومعمل دبس أسد بابل، ومصنع النسيجية في الحلة، ومعمل أكياس السدة، وصولاً إلى المجمع الصناعي الضخم للشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات في الإسكندرية.

مشكلة البحث

تتحدّد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الرئيسة الآتية:

1-ما حجم الفجوة التشغيلية بين الطاقات التصميمية المحددة للمنشآت الصناعية المدروسة في محافظة بابل وحجم إنتاجها الفعلي المتردي خلال المدة (2002-2025م)؟

2-كيف انعكس الاختلال الهيكلي للتكاليف (ارتفاع الأجور والنفقات التشغيلية مقابل انخفاض الإنتاج) على القيمة المضافة ومؤشرات إنتاجية العامل وظهور البطالة المقنعة داخل هذه المعامل؟

3-ما هي أبرز المعوقات الفنية والتسويقية (كتقادم الآلات ومنافسة المستورد) التي قادت بعض هذه المنشآت إلى التعثر والبعض الآخر إلى التوقف التام، وما هي الرؤية التطبيقية لإعادة تأهيلها؟

فرضية البحث

تنبثق فرضية البحث كإجابة مؤقتة عن التساؤلات المطروحة، وصياغتها كالآتي:

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وجغرافية بين تقادم خطوط الإنتاج والتقنيات المستخدمة، واختلال هيكل التكاليف (ارتفاع الأجور والنفقات التشغيلية)، وبين تدني كفاءة الأداء الإنتاجي وتحول القيمة المضافة إلى قيم سالبة، مما قاد المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة بابل إلى التعثر أو التوقف التام عن العمل وعجزها عن منافسة المنتج المستورد."

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

1. تحديد وتشخيص: واقع الأداء التشغيلي والإنتاجي للمنشآت الصناعية الكبيرة المدروسة في محافظة بابل، ومقارنة حجم الإنتاج الفعلي بطاقاتها التصميمية المقررة للمدة (2002-2025م).
2. تحليل قياسي: لهيكل التكاليف الاقتصادية والمالية داخل هذه المعامل، لتبيان أثر تضخم الأجور والنفقات على القيمة المضافة، ورصد ظاهرة البطالة المقنعة.
3. رصد واستشراف: المعوقات الفنية، والتسويقية، والإدارية التي أدت إلى تعثر هذه المنشآت أو توقفها بالكامل، ووضع رؤية تطبيقية عملية لإعادة هيكلتها وتأهيلها بما يضمن تحقيق جدوى اقتصادية مستدامة.

منهجية البحث

1. لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته، اعتمدت الدراسة على تكامل المناهج العلمية الآتية:
2. 1-المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الخصائص الجغرافية والفنية للمنشآت الصناعية المدروسة وتتبع مراحل نشأتها وتطورها.
3. 2-المنهج التحليلي الكمي (الاقتصادي): بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية والبيانات الرقمية الخاصة بالإنتاج، الأجور، عدد العاملين، والنفقات التشغيلية لحساب الكفاءة التشغيلية والقيمة المضافة.

4. 3-المنهج الإقليمي ومخرجات الدراسة الميدانية: من خلال الزيارات الميدانية والملاحظة المباشرة للمعامل لجمع البيانات الواقعية الحديثة حتى عام 2025م وتشخيص واقع خطوط الإنتاج المعطلة.

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

تتحدد منطقة الدراسة جغرافياً في محافظة بابل الواقعة في القسم الأوسط من العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي، وتتميز بموقع استراتيجي يربط العاصمة بغداد بالمحافظات الفراتية والجنوبية. وقد جرى اختيار المنشآت الصناعية الكبيرة (عينة الدراسة) بناءً على توطنها الجغرافي في الأقضية والنواحي الحيوية للمحافظة والتي تمثل مراكز ثقل صناعي كالآتي:

1-قضاء الحلة (المركز ونواحيه): ويضم (الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور في حي الجزائر، معمل دبس أسد بابل في ناحية أبي غرق، ومصنع النسيجية في ناحية نادر).

2-قضاء الهاشمية: ويضم (معمل النشا والدكسترين الذي أُسس بالقرب من مصادر المواد الأولية).

3-قضاء المسيب (ونواحيه): ويضم (معمل أكياس السدة في ناحية سدة الهندية، والمجمع الصناعي الضخم للشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات في ناحية الإسكندرية الواقع على الطريق الاستراتيجي بغداد-بابل).

خريطة(1) موقع منطقة الدراسة من العراق

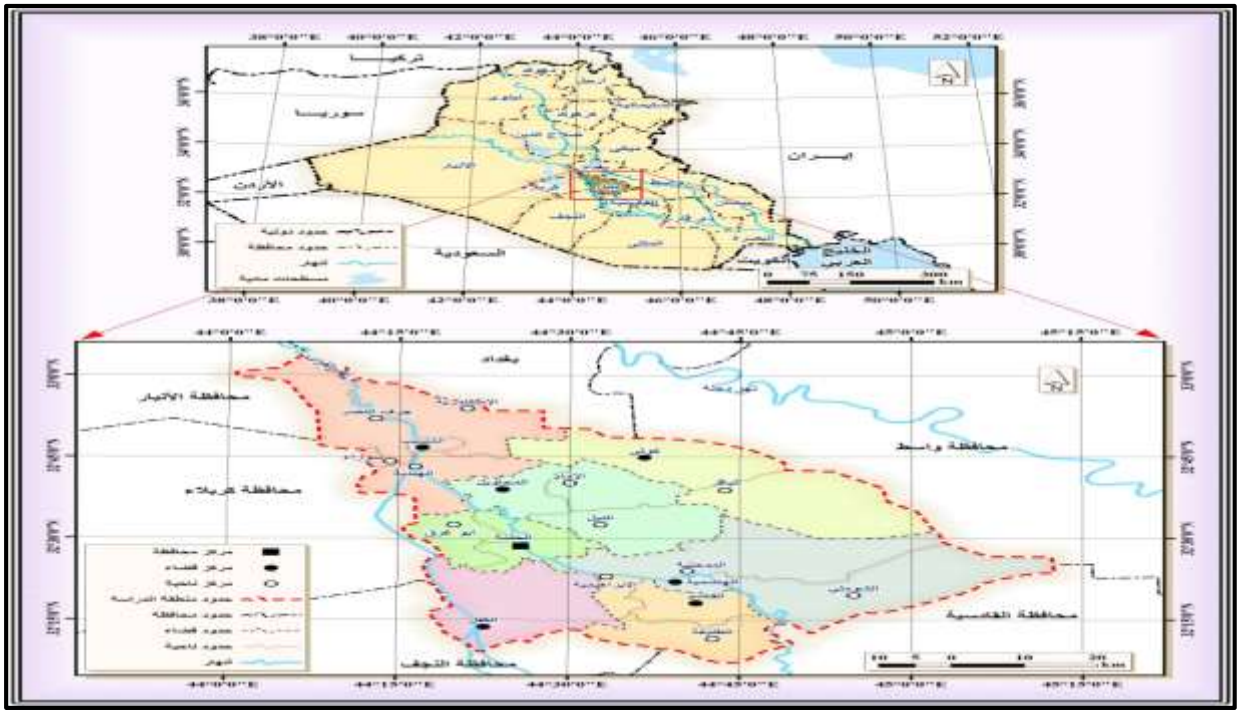

المصدر: بالاعتماد على:

1-جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ،الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الإدارية،بغداد،2025

2 -الهيئة العامة للمساحة ،الخريطة الادارية لمحافظة بابل،2025

أولًا / قطاع الصناعات الغذائية:

تُعد الصناعات الغذائية من أهم فروع الصناعات التحويلية، لارتباطها المباشر بالقطاع الزراعي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.(1) وتعتمد هذه الصناعات بصورة أساسية على المواد الأولية ذات المنشأ النباتي والحيواني، مع اختلاف طبيعة الخامات والمنتجات من صناعة إلى أخرى. كما يُسهم هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي من خلال تنوع منتجاته، وزيادة حجم الاستثمارات، وتوفير فرص العمل ووفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية، (2)يضم قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات عدداً من الفروع، منها: صناعة الألبان، والدقيق، والمعجنات، والحلويات، والمعلبات، والزيوت النباتية، والمشروبات الغازية، والمثلجات، والسكاكر وغيرها. وتنتشر أغلب هذه الصناعات في محافظة بابل، ولاسيما في مركز مدينة الحلة، إذ تسهم في تلبية احتياجات السكان في المدينة والمناطق المجاورة من مختلف المنتجات الغذائية

خريطة (2)التوزيع الجغرافي قطاع الصناعات الغذائية

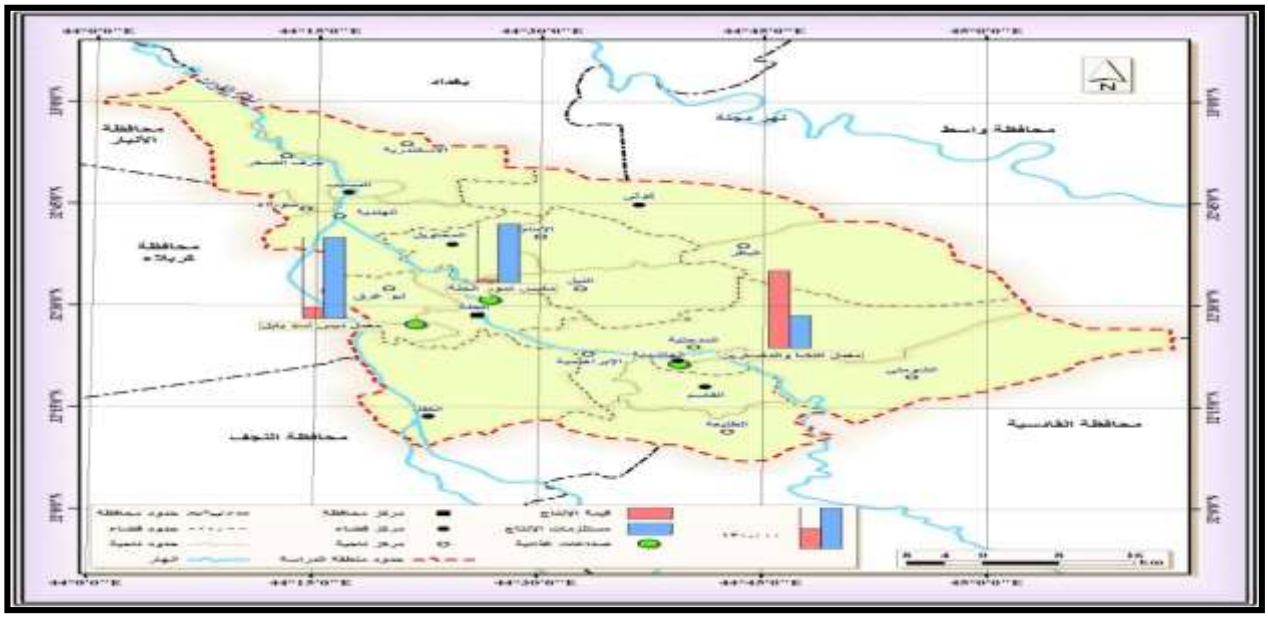

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد باستعمال برنامج Arc gis 10.7

1-معمل النشا والدكسترين

يُعد النشا من المواد الكربوهيدراتيه المستخلصة من الذرة والقمح والبطاطس والأرز، ويستخدم في الصناعات الغذائية والدوائية والورقية وصناعة المنظفات، لقدرته على تحسين القوام وزيادة التماسك والتحكم باللزوجة. كما يدخل في صناعة المخبوزات والحلويات والشوربات وبعض المنتجات الدوائية،

(1) الاء حسين محمد الخفاجي ، التحليل المكاني للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء المقدسة ، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة كربلاء ، 2023م، ص127.

(2)عمران بندر مراد، التوطن الصناعي في محافظة واسط، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية ، جامعة بغداد، 1989، ص29.

فضلاً عن استخدامه في عمليات حفر الآبار النفطية(3).افتُتح معمل النشا والدكسترين في قضاء الهاشمية بمحافظة بابل سنة 1973 من قبل شركة بلغارية، وبلغت طاقته التصميمية نحو مليون طن من النشا سنوياً و(350) طناً من الدكسترين. وقد تنقلت ملكية المعمل بين القطاعين العام والخاص، وحصل على عدد من شهادات الجودة والمطابقة، منها شهادة الأيزو وشهادات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .يعتمد المعمل بصورة رئيسة على الذرة الصفراء كمادة أولية، وتُسوَّق منتجاته داخل محافظة بابل والمحافظات الأخرى، إضافة إلى تزويد بعض شركات وزارة الصناعة والمعادن بالنشا المستخدم في صناعات الورق والكرتون والأدوية والنسيج. (4)أما محلياً فيُعد سوق جميلة في بغداد من أبرز أسواق تصريف منتجاته .شهد المعمل تراجعاً في أعداد العاملين من (415) عاملاً سنة 2003 إلى نحو (100) عامل سنة 2025، كما يعتمد في تشغيله على الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية إلى جانب زيت الغاز والغاز، مع محطة إسالة خاصة لتوفير المياه .وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى تدهور واضح في أداء المعمل، إذ لم يتجاوز الإنتاج الفعلي نسبة ضئيلة من طاقته التصميمية، ما أدى إلى إدراجه ضمن المعامل المتوقفة في محافظة بابل. كما انخفضت كمية الإنتاج والقيمة المضافة بشكل كبير، مقابل ارتفاع الأجور والنفقات التشغيلية، الأمر الذي يعكس ضعف الكفاءة الإنتاجية ووجود بطالة مقنعة وتقادم في خطوط الإنتاج، مما حوّل المعمل من منشأة منتجة إلى عبء اقتصادي على القطاع الصناعي في المحافظة.

جدول(1)المؤشرات الاقتصادية لمعمل النشأ والدكسترين في بابل للمدة (2002-2024)

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	كمية الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	إنتاجية الـ عامل	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2002	200	400000	3800	3300000	2400000	900000	19	2000	72.727	4500

(1)محمود محمد حسن الشمري، انتصار لازم الخفاجي، صناعة النشا والدكسترين في قضاء الهاشمية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات /جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد 1، العدد 10، 2008، ص369.

(2)موقع على وحدة الانترنيت https://ns1.almerja.com/reading.php?idm=176790

2006	260	5300 00	90	8000 0	9900 0	7010 00	0.35	2038. 462	123.7 5	2696. 15
2014	225	8800 00	300	2400 00	1000 00	- 7600 0	1.33	3911. 111	41.67	- 337.7 8
نسبة التغيير	12.5 %	120 %	- 92.1 %	- 92.7 %	- 95.83 %	- 108.4 4%	-93%	95.55 %	- 42.70	- 107.5 1
معدل التغير السنوي المركب	0.99 %	6.79 %	- 19.07 %	- 19.62 %	- 7.04 %	-	- 19.88 %	5.75 %	-4.54	-

المصدر: الباحثة بالاعتماد على استمارة العمل الميدانية

شكل(1)المؤشرات الاقتصادية لمعمل النشأ والدكسترين في بابل للمدة (2002-2024)

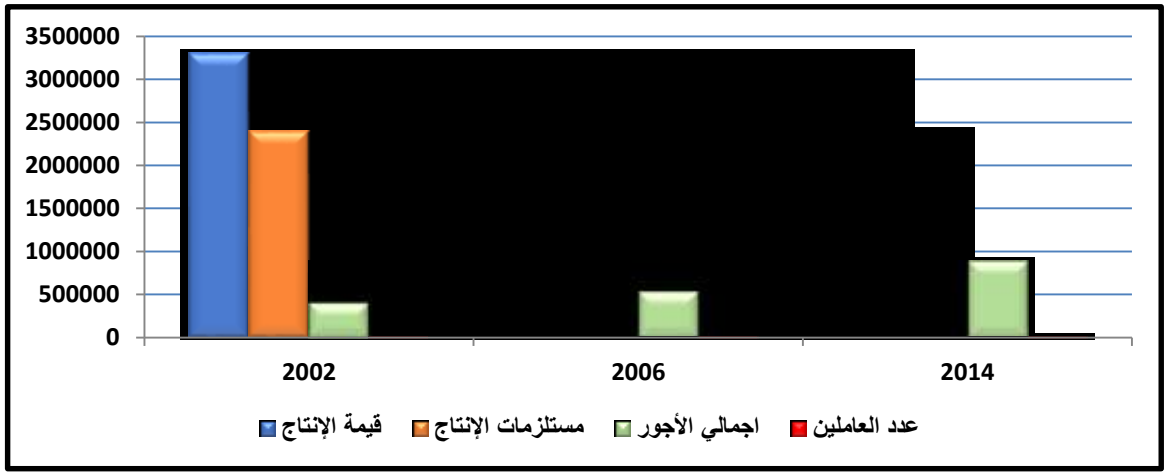

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(1)

2- الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور

تُعد زراعة النخيل من الأنشطة الزراعية المهمة في العراق، إذ تنتشر في معظم المحافظات، ولاسيما البصرة وبابل وكربلاء وديالى وبغداد التي تستحوذ على النسبة الأكبر من إنتاج التمور. ويتميز العراق بتنوع أصناف التمور التي تُعد من أجود الأنواع عالمياً، ومن أبرزها الزهدي والخستاوي والساير والحلاوي والخضراوي. إلا أن إنتاج التمور شهد تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية

نتيجة الظروف الاقتصادية والإنتاجية المختلفة. ويُعد معمل كبس التمور في محافظة بابل من المنشآت الغذائية المهمة، إذ يقع في قضاء الحلة – حي الجزائر، وقد أُسس سنة 1989 بالقرب من مركز المدينة، مما ساعده في عمليات النقل والتسويق. ويعتمد المعمل بشكل رئيسي على التمور كمادة أولية، حيث يتم تأمين معظمها من محافظة بابل، في حين تُجلب الكميات المتبقية من المحافظات المجاورة. كما يعتمد على عمال دائمين ومؤقتين وفق حجم الإنتاج، وتُسوق منتجاته داخل بابل وبغداد وبعض المحافظات القريبة. ويستخدم المعمل زيت الغاز والطاقة الكهربائية والمياه في عملياته الإنتاجية، لاسيما في غسل التمور وتجهيزها. وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن المعمل كان أكثر استقراراً وإنتاجاً خلال السنوات السابقة، إذ بلغ إنتاجه نحو (60) طناً مع توفر أعداد مناسبة من العاملين. إلا أن وضعه شهد تراجعاً واضحاً في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض عدد العاملين وتوقف النشاط الإنتاجي بشكل شبه كامل، مقابل استمرار ارتفاع الأجور والنفقات التشغيلية. كما أظهرت البيانات الاقتصادية انخفاضاً كبيراً في كمية الإنتاج وقيمة الإنتاجية للعامل، مقابل ارتفاع تكاليف الأجور ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يعكس ضعف الكفاءة التشغيلية ووجود بطالة مقنعة وتقادم في الآلات والمعدات، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي للمعمل وتحوله إلى منشأة تعاني من التعثر وضعف الإنتاج

جدول (2)المؤشرات الاقتصادية لمعمل مكبس التمور في محافظة بابل لسنتين (2002-2018)

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	كمية الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	إنتاجية العامل	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2002	32	3840	60	72000	38916	33083	19	2000	72.727	4500
2018	30	180000	8	9600	180242	-170642	0.35	2038.462	123.75	2696.15
نسبة التغيير	-6.25%	4587.5%	-86.66%	-86.67%	363.16%	-615.80%	-98.16%	1.923%	70.16	-40.09

معدل التغير السنوي المركب	- 0.58%	41.87 %	- 16.74 %	- 16.74%	14.95 %	---	- 30.45 %	0.17 %	4.95	-4.55

المصدر: الباحثة بالاعتماد على استمارة العمل الميدانية.

شكل (2)المؤشرات الاقتصادية لمعمل مكبس التمور في محافظة بابل لسنتين (2002-2018)

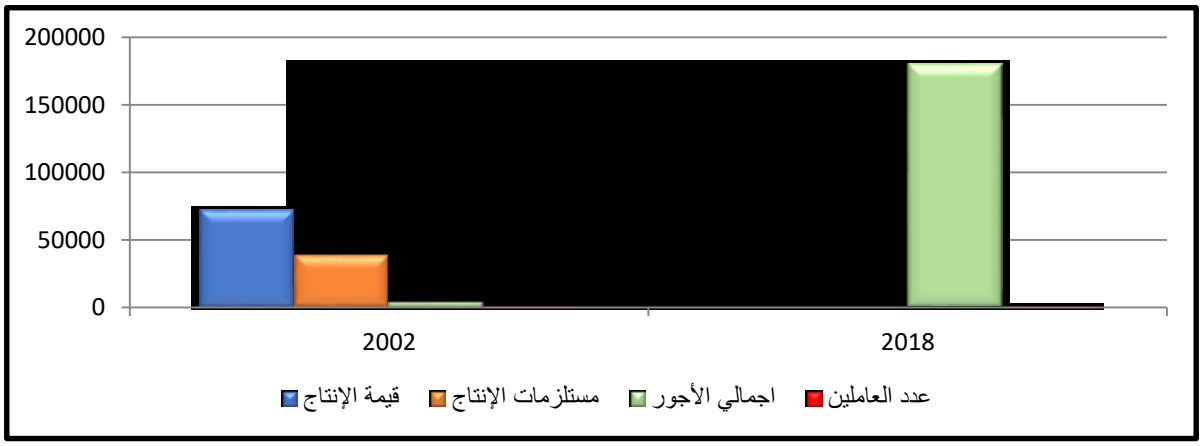

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(2)

3- معمل دبس أسد بابل

يُعد معمل دبس أسد بابل من المعامل الغذائية المعتمدة على التمور كمادة أولية لإنتاج الدبس، الذي يُعد من المنتجات الغذائية المهمة لاحتوائه على نسب عالية من السكريات وبعض الفيتامينات. وقد أُنشئ المعمل سنة 1996 في ناحية أبي غرق بمحافظة بابل، وبدأ الإنتاج الفعلي سنة 1998، وهو تابع للشركة العامة للصناعات الغذائية. كما يتميز موقعه بقربه من مناطق زراعة النخيل ومراكز الاستهلاك، ([5])مما ساعد في تسهيل عمليات النقل والتسويق. يعتمد المعمل بصورة أساسية على التمور والمياه في العملية الإنتاجية، إذ يتم توفير معظم التمور من داخل محافظة بابل، مع كميات أقل من بغداد وكربلاء. كما يسهم قرب مصادر المواد الأولية في تقليل كلفة النقل، رغم وجود نسب من الفاقد والتلف خلال عمليات الخزن والتصنيع. أما من حيث الأيدي العاملة، فقد انخفض عدد العاملين من (55) عاملاً عند افتتاح المعمل إلى نحو (30) عاملاً نتيجة التقاعد وضعف التعيينات الجديدة، ويتوزعون بين أقسام

(1)محمد عبد القادر الفرا ، الجغرافية الصناعية :اسس وتطبيقات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، 2010 ، ص145.

الإنتاج والإدارة والتسويق والخدمات. ويُسوّق إنتاج المعمل داخل محافظة بابل والمحافظات المجاورة مثل بغداد وكربلاء، مع اعتماد النقل بالشاحنات في نقل المواد الأولية والمنتجات النهائية. ويعتمد المعمل على زيت الغاز والكهرباء الوطنية، إضافة إلى مولدة خاصة لتأمين الطاقة عند الانقطاع، فضلاً عن استخدام المياه من شبكة الإسالة الوطنية.وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى وجود تراجع كبير في كفاءة الأداء الإنتاجي للمعمل خلال المدة (2002-2020)، إذ انخفضت كمية الإنتاج بشكل حاد مقابل ارتفاع كبير في الأجور والنفقات التشغيلية، مما أدى إلى ضعف القيمة المضافة وتحولها إلى قيم سالبة. ويعكس ذلك انخفاض كفاءة استخدام الموارد وتقادم التكنولوجيا وضعف القدرة التنافسية، فضلاً عن وجود بطالة مقنعة وتراجع إنتاجية العامل، الأمر الذي أدى إلى تعثر المعمل وفقدانه لدوره الصناعي في دعم قطاع التمور بمحافظة بابل.

جدول(3) المؤشرات الاقتصادية لمعمل دبس اسد بابل في محافظة بابل لسنتين(2000-2020)

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	كمية الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	إنتاجية الـ عامل	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2002	54	7918	745	600000	162918	937082	13.80	146.63	27.153	17353.37
2020	31	216000	29	35000	251500	-216500	0.94	6967.74	718.571	-6983.871
نسبة التغيير	-42.59%	+2628%	-96.11%	-94.17%	+54.73%	-149.53%	-93.188	4651.92	2546.378	-140.245

معدل التغير السنوي المركب	- 3.04%	20.16%	- 16.50 %	- 14.6 0%	2.44 %	-	- 13.88 %	23.92 5%	19.96 %	-

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (3) المؤشرات الاقتصادية لمعمل دبس اسد بابل في محافظة بابل لسنتين(2000-2020)

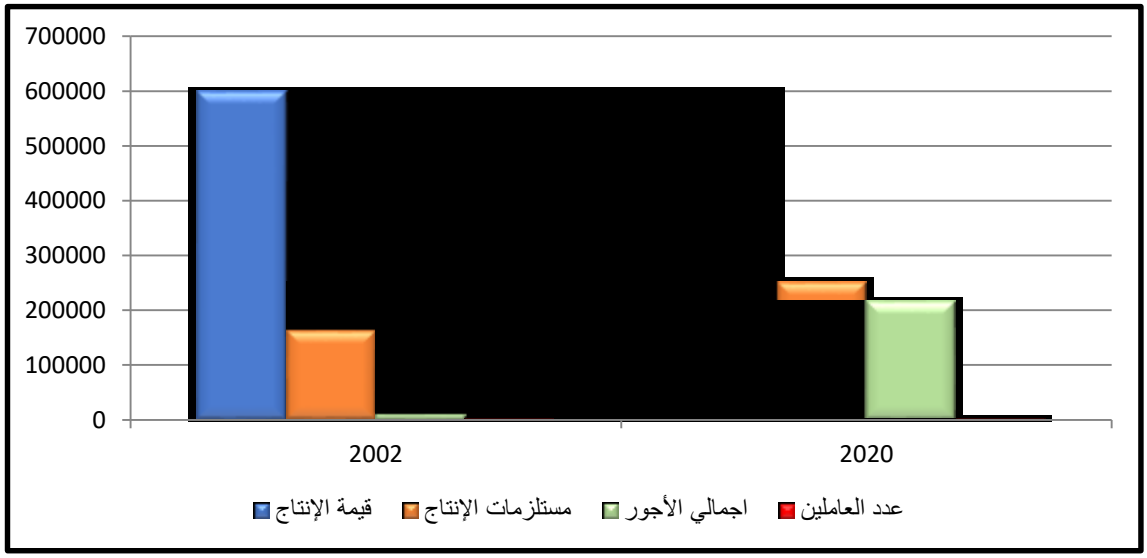

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(3)

ثانياً/ قطاع الصناعات النسيجية

تُعد الصناعات النسيجية من الصناعات التحويلية التي تقوم على تحويل المواد الأولية الطبيعية أو الاصطناعية إلى خيوط وأقمشة ومنتجات نسيجية مختلفة. وتعتمد هذه الصناعة على عدة مراحل إنتاجية، تشمل الغزل والنسيج والصباغة والطباعة والتشطيب النهائي،([6]) إذ تُحوَّل الألياف الطبيعية كالقطن والصوف، أو الصناعية كالبوليستر والنايلون، إلى منتجات نصف مصنعة أو سلع نهائية. وتُعد صناعة الغزل والنسيج من أقدم الصناعات وأكثرها تعقيداً، لارتباطها بالعديد من المراحل والأقسام الصناعية، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية في إنتاج الملابس والمفروشات والمنتجات القماشية ذات الاستعمالات المنزلية والفنية والمهنية. كما تتأثر هذه الصناعة بعوامل التوطن الصناعي، ولاسيما توفر

(1) محمد ازهر السماك ،جغرافية الصناعة: منظور معاصر، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل ، 2011م ، ص21.

الطاقة والأيدي العاملة الماهرة وقرب الأسواق. وتضم محافظة بابل عدداً من الصناعات النسيجية التي تسهم في دعم النشاط الصناعي المحلي.\

خريطة (3)التوزيع الجغرافي قطاع الصناعات النسيجية

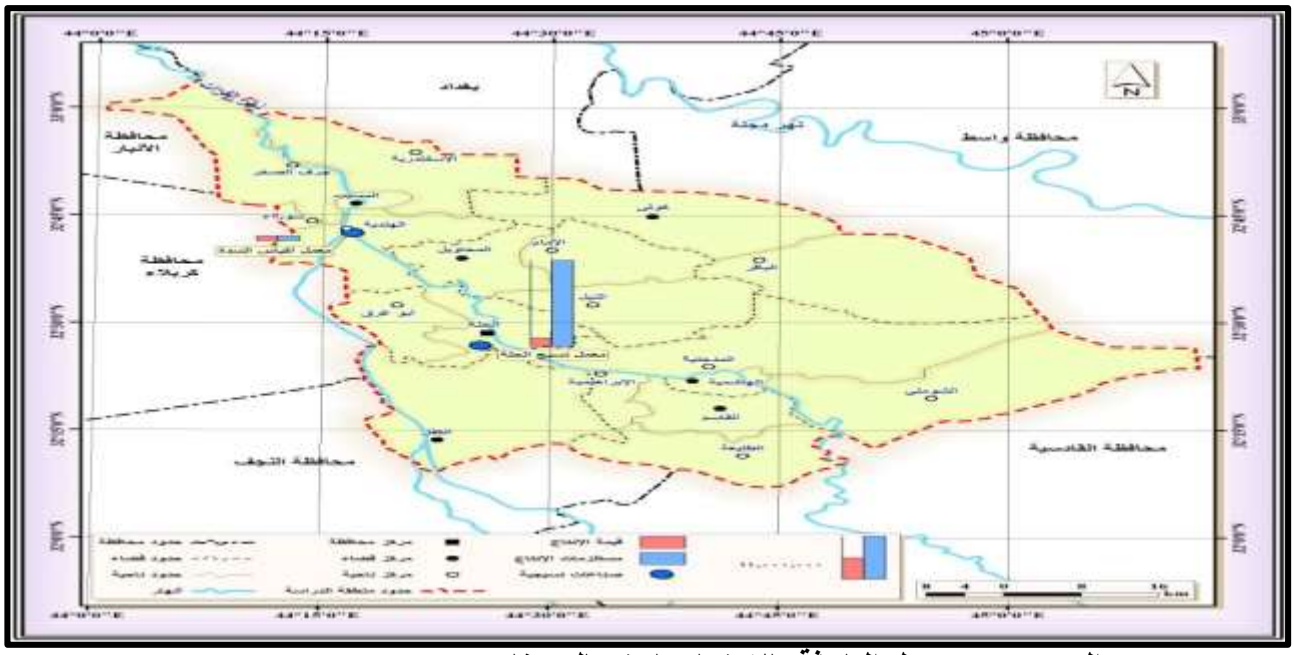

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد باستعمال برنامج Arc gis 10.7

1- مصنع النسيجية / الحلة

يقع مصنع النسيجية في ناحية نادر جنوب شرقي مدينة الحلة، بالقرب من الطرق الرئيسة الرابطة بين بغداد والنجف والديوانية، مما يمنحه موقعاً مهماً يسهم في سهولة النقل والتسويق. أُنشئ المشروع سنة 1968 وبدأ التشغيل الفعلي عام 1970، ويضم عدة وحدات إنتاجية تشمل معمل النسيج، ومعمل القديفة، ومعمل أكياس المنسوجات، إضافة إلى عدد من الأقسام والشعب الصناعية. يعتمد المصنع على مواد أولية متنوعة مثل القطن والألياف الصناعية والنايلون والبوليستر، ويتم تأمين معظمها من الخارج أو من الأسواق المحلية، الأمر الذي يرفع من تكاليف الإنتاج، إذ تشكل المواد الأولية نسبة كبيرة من النفقات التشغيلية. أما الأيدي العاملة، فيُعد المصنع من المنشآت التي تعتمد على عدد كبير من العمال، إذ بلغ عدد العاملين فيه أكثر من ألف عامل موزعين على مختلف الأقسام الإنتاجية والإدارية. وتُنقل المواد الأولية والمنتجات النهائية بواسطة الشاحنات والسيارات، بينما تُسوَّق المنتجات داخل محافظة بابل والمحافظات المجاورة، ولاسيما بغداد. إلا أن المصنع يواجه منافسة قوية من المنتجات المستوردة، مما

أدى إلى ضعف تسويق المنتج المحلي. كما يعتمد المصنع على النفط الأسود والكاز والطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية، إضافة إلى المياه المستخدمة في العمليات الإنتاجية المختلفة. أما النشاط الإنتاجي، فيضم المصنع عدة خطوط لإنتاج الأقمشة الحريرية والمخلوطة والمفروشات والمنتجات الطبية والعسكرية وأكياس المنسوجات. وقد أظهرت البيانات أن بعض الخطوط الإنتاجية ما تزال تعمل بطاقة محدودة، في حين تعاني خطوط أخرى من التوقف أو انخفاض الكفاءة نتيجة تقادم المعدات وضعف التحديث التكنولوجي وعدم استغلال الطاقة التصميمية بصورة كاملة. وفي المقابل، حقق معمل القديفة نشاطاً إنتاجياً مرتفعاً في بعض المنتجات، متجاوزاً الطاقة التصميمية في بعض الخطوط نتيجة زيادة الطلب. وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى وجود اختلال واضح في أداء المصنع بين عامي 2007 و2025، إذ انخفض عدد العاملين وقيمة الإنتاج،([7]) في مقابل ارتفاع كبير في الأجور ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تسجيل قيم سالبة للقيمة المضافة واستمرار الخسائر التشغيلية. كما انخفضت كفاءة الإنتاج وارتفعت تكاليف التشغيل، مما يعكس ضعف الجدوى الاقتصادية للمصنع والحاجة إلى إعادة هيكلة خطوط الإنتاج وتحديث التكنولوجيا لتحسين الأداء الصناعي.

جدول (4) المؤشرات الاقتصادية لمعمل نسيجية / حلة لسنتين(2007-2025)

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2007	2258	8530945	2401224	13425420	-11024196	3778.098	559.107	-4882.283
2025	1216	13155172	2190162	22722564	-20532402	10818.4	1037.483	-16885.20
نسبة التغيير	-46.147	54.21%	-	69.250	86.250	186.34	85.561	245.84

(1)مقابلة شخصية مع السيد مدير شعبة البحث والتطوير الدكتور سليم ، بتاريخ (2026/4/19)

	%		8.790%	%	%	5%	%	6%
معدل التغير السنوي المركب	- 5.471%	4.02%	- 0.833%	4.899%	5.817%	10.036 %	5.781%	11.941 %

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (4) المؤشرات الاقتصادية لمعمل نسيجية / حلة لسنتين(2007-2025)

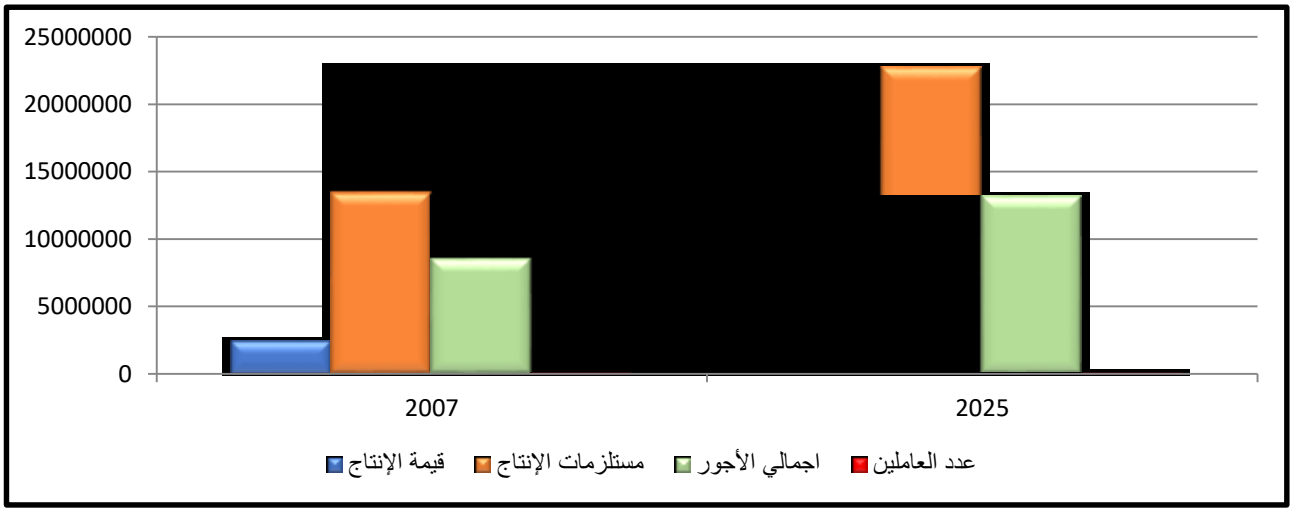

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(4)

2- معمل أكياس السدة

يقع معمل أكياس السدة في ناحية سدة الهندية التابعة لقضاء المسيب في محافظة بابل، على بعد نحو (45) كم من مركز المحافظة. أُسس المعمل سنة 1978 وبدأ الإنتاج الفعلي عام 1980، وتخصص في إنتاج الأكياس البلاستيكية والمنسوجة، ولاسيما أكياس الطحين والأسمدة، إضافة إلى الحبيبات البلاستيكية المعاد تدويرها. وقد أسهم المعمل في دعم القطاعين الزراعي والصناعي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، قبل أن يُلحق بالشركة العامة للصناعات النسيجية سنة 2016. ورغم محاولات التحديث والتطوير التي شهدها، إلا أنه واجه مشكلات فنية وإدارية أدت إلى توقفه الكامل عن الإنتاج سنة 2024. تتميز الأيدي العاملة في المعمل بتنوعها بين الكوادر الفنية والهندسية والعمالة المساندة، إذ بلغ عدد العاملين نحو (325) عاملاً رغم توقف الإنتاج، مع استمرار صرف أجورهم. كما اعتمد المعمل بصورة رئيسة على العمالة المحلية من مناطق سدة الهندية والمسيب، إلى جانب كوادر هندسية وفنية

من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية. أما المواد الأولية، فيعتمد المعمل على مادتي البولي بروبلين والبولي إيثيلين المستخدمتين في صناعة الأكياس البلاستيكية والمنسوجة، إضافة إلى بعض المواد المساعدة كالملونات والمحسنات الصناعية. ويتم استيراد معظم هذه المواد من الأسواق الخارجية بسبب محدودية الإنتاج المحلي، مع الاستفادة جزئياً من إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية لتقليل الكلفة وتحسين الكفاءة الاقتصادية. ويعتمد المعمل على الطاقة الكهربائية لتشغيل خطوط الإنتاج، مع استخدام مولدات تعمل بوقود الديزل عند انقطاع التيار الكهربائي، الأمر الذي يزيد من تكاليف التشغيل. كما تُستخدم المياه في عمليات التبريد والخدمات المختلفة داخل المعمل. أما في جانب النقل والتسويق، فقد استفاد المعمل من موقعه الجغرافي القريب من الطرق الرئيسة لتوزيع منتجاته إلى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ولاسيما المطاحن ومخازن الحبوب. إلا أن منافسة المنتجات المستوردة وتذبذب الطلب أثّرا سلباً في حجم الإنتاج والتسويق. وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى تراجع حاد في أداء المعمل بين عامي 2002 و2025، إذ انتقل من حالة إنتاج محدودة الكفاءة إلى التوقف الكامل عن العمل، حيث سجلت جميع المؤشرات الإنتاجية انخفاضاً بنسبة (100%). كما انخفض عدد العاملين بنسبة كبيرة، في حين استمرت الالتزامات الوظيفية رغم توقف النشاط، مما يعكس وجود اختلال هيكلي وضعف في الكفاءة التشغيلية

جدول (5)المؤشرات الاقتصادية لمعمل اكياس السدة لعام(2002-2025)

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	كمية الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	إنتاجية العامل	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2002	620	659000	12000	1288000	1272000	16000	19.35	106.29	98.76	25.81
2025	325									
نسبة التغيير	-	-100	-100				-	-	-100	-

	47.58%	%	%	100%	100%	100%	100%	%	%	100%
معدل التغير السنوي المركب	-3.52									

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

شكل (5)المؤشرات الاقتصادية لمعمل اكياس السدة لعام(2002-2025)

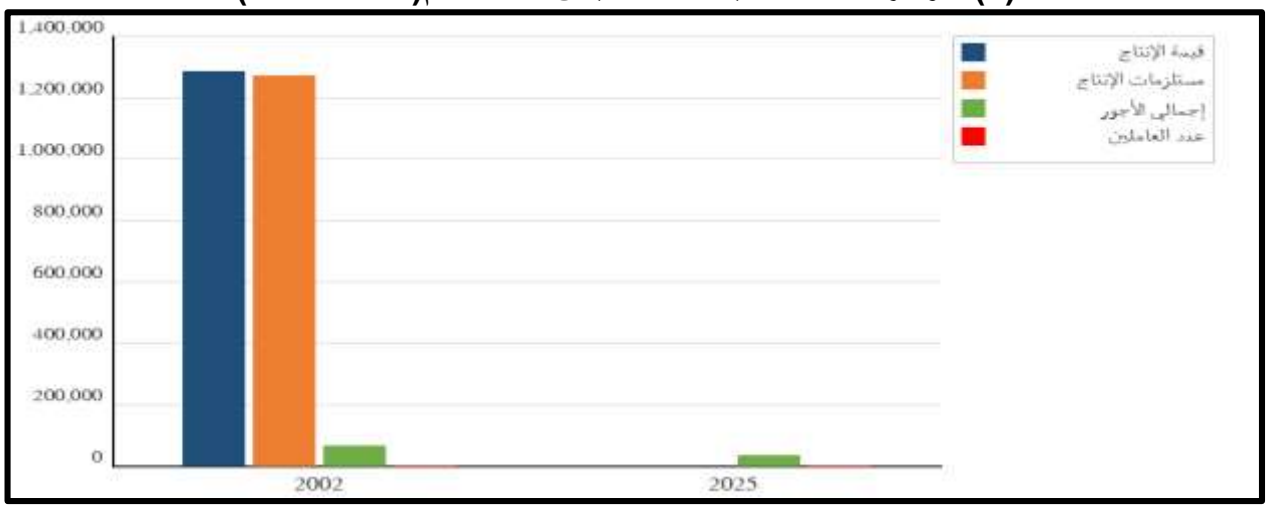

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول(5).

ثالثاً/ قطاع الصناعات الميكانيكية

تُعد الصناعات الميكانيكية من أهم فروع الصناعات التحويلية، لما تؤديه من دور أساسي في دعم التنمية الصناعية والاقتصادية. وتشمل هذه الصناعات إنتاج الآلات والمعدات والمركبات والأجهزة الميكانيكية المختلفة، فضلاً عن الصناعات المغذية المرتبطة بها كصناعة الأجزاء والمكونات. وتتميز الصناعات الميكانيكية بارتباطها الوثيق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ تعتمد على توفر المواد الأولية والطاقة والتكنولوجيا الحديثة، وفي الوقت نفسه تسهم في دعم قطاعات النقل والزراعة والبناء والخدمات.(8) كما تُعد من الصناعات القيادية التي تسهم في توفير فرص العمل وزيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الاستيراد. ويتأثر توطن الصناعات الميكانيكية بعدة عوامل مكانية، منها توفر المواد الخام، والأيدي العاملة، ومصادر الطاقة والمياه، إضافة إلى قرب الأسواق ومراكز الاستهلاك، لما لهذه العوامل من تأثير مباشر في كفاءة الإنتاج وتكاليفه. لذلك تسعى الدول النامية إلى تطوير هذا

(1)احمد محمد علي ، الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2012، ص78.

القطاع من خلال إنشاء مجمعات صناعية وتعزيز الصناعات المساندة بهدف تحقيق التكامل الصناعي ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي.وبذلك تمثل الصناعات الميكانيكية قاعدة أساسية في بناء الهيكل الصناعي، لما لها من قدرة على تحقيق ترابطات اقتصادية واسعة مع مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

خريطة (4) التوزيع الجغرافي لقطاعات الصناعات الميكانيكية

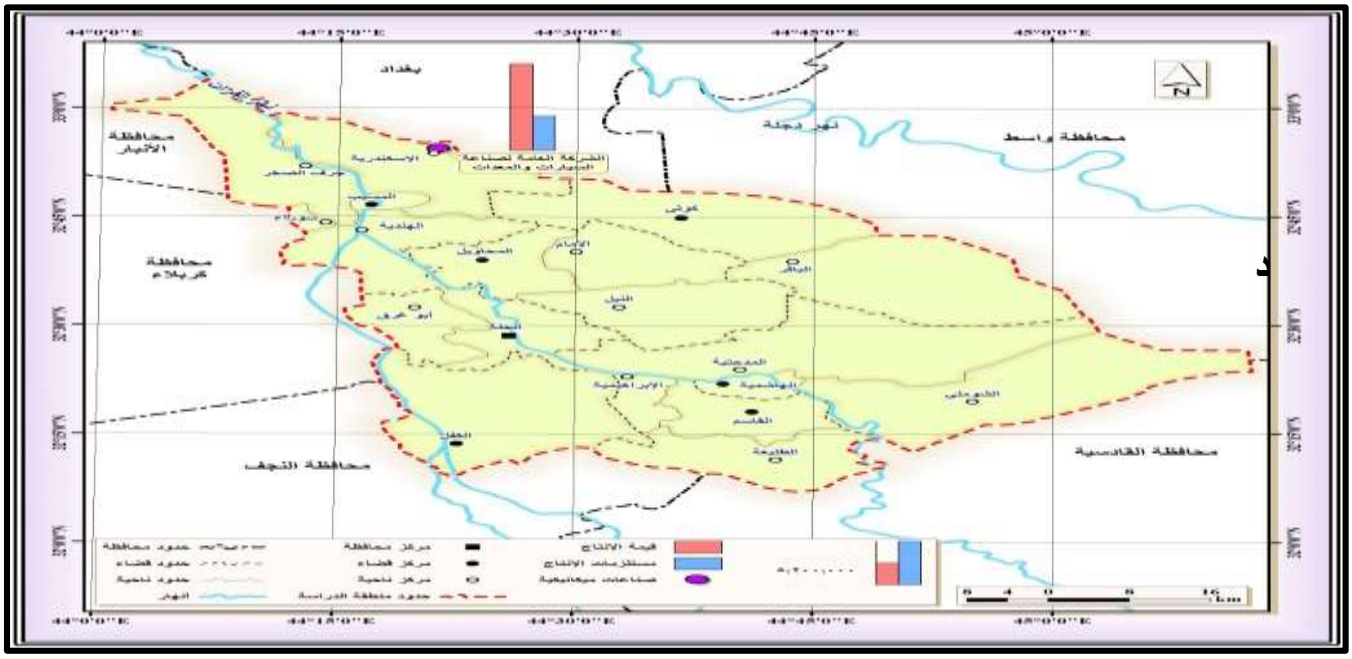

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد باستعمال برنامج Arc gis 10.7

1- الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات

تُعد الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات من أهم المنشآت الصناعية في محافظة الإسكندرية ضمن قطاع الصناعات الهندسية في العراق.(9) تأسست بصيغتها الحالية سنة 2016 نتيجة دمج عدد من الشركات الصناعية، وتضم أنشطة متعددة تشمل تصنيع وتجميع السيارات والمعدات الثقيلة والصناعات الميكانيكية والبطاريات. ويقع المجمع الصناعي على طريق بغداد–بابل، وهو موقع استراتيجي يسهم في تسهيل عمليات النقل والتسويق وربط المعمل بالأسواق المحلية.تعود نشأة معمل الصناعات الميكانيكية في الإسكندرية إلى سنة 1969، وبدأ الإنتاج الفعلي عام 1972 ضمن توجه الدولة لبناء قاعدة صناعية وطنية. (10)وقد استمر المعمل في نشاطه لسنوات طويلة قبل أن يتعرض للتراجع بعد عام 2003 نتيجة التغيرات الاقتصادية وازدياد المنافسة مع المنتجات المستوردة وضعف الدعم الحكومي. أما حالياً، فيعمل المعمل وفق نظام الإنتاج حسب الطلب، مع دخول مستثمرين لإعادة تأهيل بعض المصانع وتحسين كفاءتها التشغيلية. تعتمد الشركة على مواد أولية متعددة تشمل الحديد

(1)موقع الشركة على وحدة الانترنيت scai.industry.gov.iq

(1)وزارة الصناعة والمعادن العراقية ، التقرير السنوي للقطاع الصناعي ، بغداد – العراق ، 2020 ، ص33.

والصلب والألمنيوم والبلاستيك والمطاط والأجزاء المستوردة، ويُلاحظ اعتماد كبير على الاستيراد بسبب محدودية الصناعات الأساسية المحلية. ورغم وجود بعض الصناعات المغذية داخل المجمع، إلا أن العملية الإنتاجية تبقى مرتبطة بالأسواق الخارجية وتأثرها بتقلبات التوريد والأسعار. أما الأيدي العاملة، فتضم مهندسين وفنيين وعمالاً وإداريين، إذ بلغ عدد العاملين نحو (3483) عاملاً سنة 2025، مع ارتفاع كبير في إجمالي الأجور. ويحتاج هذا القطاع إلى تدريب وتأهيل مستمر لمواكبة التطورات التقنية في صناعة السيارات والمعدات. كما يعتمد المعمل بصورة رئيسة على الطاقة الكهربائية والوقود لتشغيل خطوط الإنتاج والمولدات، إضافة إلى استخدام المياه في عمليات التبريد والتنظيف الصناعي، مستفيداً من قربه من الموارد المائية في منطقة الإسكندرية. ويستفيد المعمل من قربه من بغداد والأسواق المحلية في تسويق منتجاته، إلا أنه يواجه منافسة قوية من المنتجات المستوردة، مما يتطلب تحسين الجودة وتقليل كلف الإنتاج لدعم المنتج الوطني. وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى وجود اختلال واضح في هيكل التكاليف، إذ تجاوزت الأجور قيمة الإنتاج بأكثر من أربعة أضعاف، مما يعكس ضعف كفاءة استخدام الموارد البشرية ووجود بطالة مقنعة داخل المنشأة. كما أظهرت الملاحظات الميدانية انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي ووجود فترات ركود طويلة بسبب اعتماد المعمل على نظام الإنتاج حسب الطلب، الأمر الذي أدى إلى ضعف استغلال الطاقات البشرية والإنتاجية وتراجع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة.

جدول (6)المؤشرات الاقتصادية للشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات سنة 2025

السنة	عدد العاملين	اجمالي الأجور (الف دينار)	قيمة الإنتاج (الف دينار)	مستلزمات الإنتاج (الف دينار)	القيمة المضافة (الف دينار)	متوسط الاجر للعامل	كثافة المستلزمات	نصيب العامل من القيمة المضافة
2025	3438	44230675234	10435652854	4163545427	6272107427	12865234	39.90	1824348

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية

الاستنتاجات

من خلال التحليل الجغرافي والاقتصادي للمؤشرات التشغيلية للمنشآت الصناعية الكبيرة (عينة الدراسة) في محافظة بابل للمدة (2002-2025م)، جرى التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. وجود فجوة تشغيلية حادة بين الطاقات التصميمية والإنتاج الفعلي للمنشآت المدروسة؛ إذ انخفضت معدلات الإنتاج إلى مستويات ضئيلة جداً، وتحول بعضها من التعثر إلى التوقف التام عن العمل (كما في معمل أكياس السدة عام 2024م)، مما أدى إلى هدر الطاقات الإنتاجية المتاحة.
2. اختلال هيكل التكاليف الاقتصادية البنيوية داخل هذه المعامل، حيث أظهرت البيانات ارتفاعاً وتضخماً مستمراً في كلف الأجور والنفقات التشغيلية الثابتة رغم انخفاض أو توقف الإنتاج (كما في الشركة العامة لصناعة السيارات بالإسكندرية التي تجاوزت أجورها قيمة الإنتاج بأربعة أضعاف)، مما أدى إلى تسجيل قيم سالبة للقيمة المضافة وضعف كفاءة استخدام الموارد البشرية.
3. تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بشكل ملموس في أغلب المعامل نتيجة الانخفاض الحاد في أعداد العاملين الفعليين في خطوط الإنتاج مع بقاء التزامات الأجور والوظائف الإدارية والمساندة مرتفعة، مما تسبب في انخفاض إنتاجية العامل الواحد وتحويل هذه المنشآت من وحدات منتجة إلى عبء اقتصادي.
4. التقادم التكنولوجي الحاد في خطوط الإنتاج والآلات والمعدات (والتي يعود تأسيس أغلبها إلى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي)، وغياب التحديث التقني، مما أدى إلى ارتفاع كلف الصيانة ونسب الفاقد والتلف في المواد الأولية (كصناعة التمور والدبس).
5. ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي في السوق الوطنية أمام تدفق السلع والمنتجات المستوردة، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي من جهة، وتذبذب مصادر الطاقة (الاعتماد المكلف على المولدات وزيت الغاز)، وغياب سياسات الدعم والتشريعات الحمائية للمنتج الوطني من جهة أخرى.

المقترحات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي البحث بالآتي:

1. إعادة هيكلة المنشآت الصناعية المعطلة وتحديث خطوطها الإنتاجية عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة والأتمتة لتقليل الكلف التشغيلية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، والحد من نسب التلف والفاقد في المواد الخام.
2. تفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص الاستثماري (كما جرى البدء فيه جزئياً في مصانع الإسكندرية) لإعادة تأهيل وتشغيل المعامل المتوقفة بالكامل مثل معمل أكياس السدة والنشا والدكسترين، وضخ رؤوس أموال جديدة تضمن إدارتها بعقلية اقتصادية ربحية.
3. معالجة الاختلال الهيكلي للعمالة (البطالة المقنعة) من خلال إدخال الكوادر الفنية والإدارية في دورات تدريبية وتأهيلية مستمرة لمواكبة التطور التقني، وإعادة توزيع الفائض من العمالة نحو الأقسام الإنتاجية والتسويقية النشطة للاستفادة القصوى من الطاقات البشرية.
4. دعم كلف الإنتاج وتأمين البنية التحتية للمصانع، لاسيما تنويع وتأمين مصادر الطاقة الكهربائية والمائية بأسعار مدعومة، للحد من الاعتماد على الوقود والديزل المكلف الذي يرفع من السعر النهائي للمنتج.
5. تفعيل القوانين الحمائية للمنتج الوطني (مثل قانون تعرفة الجمارك وقانون حماية المستهلك)، والزام الدوائر والمؤسسات الحكومية (كالمطاحن وشركات الأدوية والوزارات الأمنية) بشراء وتأمين احتياجاتها من منتجات معامل المحافظة (كالأكياس، النشا، المنسوجات، والسيارات) لضمان سوق تصريف مستقر.

أولاً: المصادر العربية

1. الخفاجي، الاء حسين محمد، التحليل المكاني للصناعات التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة كربلاء المقدسة، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2023.

2. السماك، محمد ازهر، جغرافية الصناعة: منظور معاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2011.

3. الشمري، محمود محمد حسن، وانتصار لازم الخفاجي، صناعة النشا والدكسترين في قضاء الهاشمية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد 1، العدد 10، 2008.

4. الفرا، محمد عبد القادر، الجغرافية الصناعية: أسس وتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

5. بندر مراد، عمران، التوطن الصناعي في محافظة واسط، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989.

6. علي، احمد محمد، الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012.

ثانياً: التقارير والمؤسسات الحكومية

1. وزارة الصناعة والمعادن العراقية، التقرير السنوي للقطاع الصناعي، بغداد، 2020.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية

1. موقع الشركة العامة للصناعات الكيمياوية: scai.industry.gov.iq

2. موقع idm=176790 https://ns1.almerja.com/reading.php

رابعاً: المقابلات الشخصية

1. مقابلة شخصية مع السيد مدير شعبة البحث والتطوير الدكتور سليم، بتاريخ 2026/4/19.